

كلمة الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في المنتدى العربي للتشغيل
بيروت 19 أكتوبر 2009

دولة رئيس الحكومة اللبنانية

معالي المدير العام لمنظمة العمل الدولية

معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية

السادة الوزراء

السادة الخبراء

الإخوة قيادات الحركة النقابية

السادة و السيدات الحضور

إن التشغيل يمثل اليوم إحدى التحديات الكبرى المطروحة على كل بلدان العالم بدون استثناء ذلك أن حوالي ثلث السكان النشيطين في العالم يعاني من البطالة الفعلية أو المقنعة كما أن الشغل الهش حسب إحصائيات منظمة العمل الدولية يمثل أكثر من 50% من مناصب الشغل لذلك كان خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل في إطار العمل اللائق أحد المشاغل الرئيسية لحركتنا النقابية العربية ذلك أن معدل البطالة أواخر القرن الماضي بلغ ما لا يقل عن 15% في بلداننا و رغم التراجع الطفيف الذي سجله هذا الرقم فقد بلغ في مطلع هذا القرن ما يفوق 13% و تداعيات الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية التي اندلعت منذ صيف 2007 ترشح هذا الرقم للمزيد من الارتفاع و سنكون محتاجين إلى أكثر من 90مليون فرصة عمل سنة 2020 .

أيها السادة و السيدات لئن كنا تداعينا اليوم للنظر في سبل مواجهة تداعيات الأزمة فان الأزمة قائمة أصلا في منطقتنا العربية منذ عقود ذلك أن بلداننا قد اعتمدت سياسات و آليات اختلفت من حيث النجاعة و المردود و هاته السياسات اختلفت من بلد لآخر عاكسة تعدد أنماط التنمية و تنوع أسواق الشغل مسجلة خصوصيات على مستوى الأنسجة الاقتصادية فضلا عن التباين و الاختلاف في مستوى المناخات و أوضاع الأطراف الاجتماعية و علاقة الدولة بالمجتمع .

و قد عرفت البلدان العربية منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي و في إطار عولمة الاقتصاد تحولا عميقا في منوال التنمية نتج عنه انعكاسات هامة على مستوى التشغيل و أنماط و ظروف التشغيل و مستوى و هيكل البطالة في كل البلدان العربية . و تمثل هذا التحول في الانتقال من نمط تنمية محمي من المنافسة ، موجه بالأساس نحو السوق الداخلية و مسير و معدل بدرجة أولى من طرف الدولة مع ضعف الأطراف الاجتماعية و غياب شبه تام لحوار اجتماعي حقيقي و جاد إلى نمط تنمية منفتح و منصهر في السوق العالمية قائم بالأساس على اعتماد التصدير

و خاضع بدرجة أولى إلى منطق و قانون السوق في ظل تراجع دور الدولة مع تصاعد حجم و دور القطاع الخاص و بروز حاجة متأكدة لتدعيم الحوار الاجتماعي . و قد واكب هذا الانتقال من نمط تنمية إلى آخر تفاقم ظاهرة البطالة المعلنة و المقنعة بحكم تشبع القطاع الحكومي بالعمالة و تراجع دور الدولة و خصوصة القطاع العام و هشاشة النسيج الاقتصادي في اغلب البلدان النامية و ضعف المبادرة في القطاع الخاص و انتشار ثقافة البحث عن الربح السريع خاصة في البلدان العربية.

كما واكب هذا الانتقال إلى اقتصاد السوق و انتشار المنطق السلعي و هيمنة منطق المنافسة و سلوك البحث عن الربح العاجل ، تراجع في عديد المكاسب الاجتماعية و تفشي أنماط تشغيل هشة باسم مرونة التشغيل و التأجير مع رغبة بعض الأطراف في استبدال التفاوض الجماعي بالتفاوض الفردي في ظل غياب دولة القانون و المؤسسات و ضعف المنظمات النقابية في عديد البلدان العربية.

أيها الإخوة و الأخوات ليس من باب التجني أن نقول بان أنماط التنمية في بلداننا العربية قد فشلت في تحقيق تنمية عربية متكاملة تضمن العمل اللائق و تكفل حقوق المواطن ذلك أنها اتسمت و بشيء من التفاوت لا محالة بوصاية الدولة على طرفي الإنتاج الرئيسيين و اضطلاعها بدور المحدد الرئيسي لكل العلاقات الاجتماعية و المهنية الأمر الذي سمح بتراكم الأخطاء و ضيع فرص الانتقال من مجتمعات متخلفة إلى مجتمعات متطورة على جميع الأصعدة .

و اليوم و في ظل هذه الأزمة و عوضا عن إجراء مراجعة شاملة لأنماط التنمية و الوقوف على أسباب فشلها تطلع علينا بعض الأصوات الداعية إلى المزيد من المرونة في علاقات الشغل بل إلى مراجعة شاملة لمعايير العمل بغية خلق المزيد من فرص العمل و إنها لفرصة نؤكد من خلالها و باسم العمال العرب أن معضلة البطالة في البلدان العربية لا يمكن أن تحل إلا في ظل مقاربة شاملة تتلائم فيها الإبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و يتحقق من خلالها التكامل الاقتصادي العربي المنشود و تقوم على منظومة متكاملة من الحقوق و الواجبات تستند إلى معايير العمل الدولية و تكفل لطرفي الإنتاج الأساسيين استقلالية فعلية و تمثيلا حقيقيا و تخلق مناخا محفزا لحوار اجتماعي حقيقي يستند إلى مؤسسات عصرية ذات شفافية .

و اعتقادنا أن منظومة الحقوق و الحريات بما في ذلك الحقوق و الحريات النقابية المنقوصة في بعض بلداننا العربية المنعدمة في بعضها الآخر محور من محاور الإصلاح الشامل الذي ننشده و الذي بدونه تظل أزمة البطالة كما غيرها تراوح مكانها .

و السلام عليكم